تقدير موقف

إشكالية

ملف التجارة والصناعة

عام:-

يُسهم عُنصري التجارة والصناعة بشكل رئيسٍ في قيادة الطفرة الاقتصادية لأي دولة تسعي لتعزيز مفاهيم الإصلاح الإقتصادي والتنموي وصولاً لتحقيق مُعدلات النمو المطلوبة، حيث يُساعد العُنصران في تحسين مستوي معيشة الأفراد بالحد من الفقر، وبزيادة الفرص التِجارية والاستثمار، وتطوير القطاع الخاص الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

كما يُعززالعُنصران من القُدرة التنافسية للدولة وبخاصة من خلال تقليل الفجوات التنموية والعجز في الميزان التجاري وتحسين مردود المُنتج المحلي وزيادة قيمتة المُضافة مما يُوفّر فرصاً للشركات المحليّة وتوسيع الأعمال التجارية وإزالة الحواجز والإرتقاء بالناتج المحلي الإجمالي.

ولقد عانت الدولة المصرية في فترات سابقة من تضاربٍ وتسرعٍ في إتخاذ القرارات الداعمة لعُنصري التجارة والصناعة وكذلك المرور بعددٍ من الأحداث السياسية التي أثرت سلباً علي الإقتصاد المصري، حتي وصلت الإحصائيات لزيادة مُعدل البطالة إلى 13.2%، خلال الربع الأول من عام 2013 وأكثر من 4000 مصنع متوقف عن العمل في يوليو 2013.

ولقد وضعت القيادة السياسية الحالية تلك الرؤية نُصب أعيُنها منذ توليها المسئولية في عام 2014، حيث شكلا عُنصري التجارة والصناعة أحد مُستهدفات رُؤية مصر للتنمية المُستدامة 2030 حيث إشتمل المحور الأول "التنمية الإقتصادية" علي دراسة المُعوقات وعوامل النهوض بعنصري التجارة والصناعة كمُحددات أساسية للنهوض بالإقتصاد المصري.

كما جاءت الرؤية المصرية مُتوافقة مع أهداف الأمم المُتحدة للتنمية المُستدامة (الهدفين الثامن والتاسع) من حيث العمل اللائق ونمو الإقتصاد والصناعة والإبتكار.

وحرصاً من القيادة السياسية علي الوفاء بإلتزاماتها، فقد أطلقت العديد من المُبادرات الداعمة لعُنصري التجارة والصناعة ومُستهدفة الإرتقاء بشرائح مختلفة من الشعب المصري ليعُم الشمول التنموي والتوزيع العادل للموارد والطاقات، ومن أبرز تلك المبادرات الحالية:-

- **مُبادرة تمويل المشروعات الصغيرة بقيمة 200 مليار جنيه** في عام 2015، والتي أسهمت في تقديم تسهيلات ائتمانية لعدد 86 ألف مشروع صغير وبفائدة مُيسرة (5%).
- **إطلاق حزمة من المُبادرات** التي تم إطلاقها خلال ديسمبر 2019 من بينها :-

  ✓ رد المتأخرات للمصدرين، وبرنامج دعم الصادرات الجديد.
  ✓ تمويل الأنشطة الصناعية، لقطاعات الصناعات القائمة بالفعل التي تسعى للتوسع وزيادة حجم أعمالها، أو الراغبة في التواجد، وذلك بإتاحة تمويل بقيمة 100 مليار جنيه، بسعر فائدة 10% متناقصة والتي ستكون فيها الأولوية للصناعات البديلة للواردات أو الصناعات التصديرية وسوف تغطي المبادرة الجديدة 96 ألف مؤسسة صناعية.

- **مُبادرة رفع الأعباء** عن المصانع المتعثرة و المتوقفة في 2019، وذلك سعياً لفتح المجال مرة أخرى والتشغيل للمصانع المغلقة والتي بلغت 5184 مصنعاً بمجموع فوائد قيمتها 31 مليار جنيه.

- **مبادرة إنشاء 4500 مصنع** في عام 2020 ، والتي تستهدف المُجمعات الصناعية المختلفة لتشجيع التصنيع المحلى وتوفير حزمة متنوعة من المنتجات التمويلية المختلفة بأسعار فائدة تنافسية لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة (مجمع الصناعات البلاستيكية مرغم 2 بالاسكندرية والذى يضم 204 مصنع ومجمع الصناعات الصغيرة بمدينة الغردقة والذى يحتوى على 218 مصنع).
- **مبادرة إستراتيجية صناعة السيارات** والتي أطلقها السيد الرئيس في عام 2020 ، والتي تستهدف البدء فى تنفيذ تحسين مركبات النقل الجماعى وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة من غاز طبيعى وكهرباء كبديل للوقود.
- **المُبادرة الرئاسية لتشجيع شراء المنتجات محلية الصنع** في عام 2020 وتقديم نسبة خصم نقدي مشروط، عند الشراء على عدد من السلع المحلية الاستهلاكية، تصدر بها قائمة محددة، بهدف تشجيع المواطنين باختلاف قدراتهم المالية وشرائحهم الاجتماعية على شراء المنتج المحلى.

الغرض:-

إستطاعت الدولة المصرية تحقيق طفرة تنموية، من خلال إعتماد وتطبيق منظومة إصلاح إقتصادي قوي، أسهم في رفع الأعباء عن الدولة خلال الخمسة سنوات الماضية، مما كان له أكبر الأثر في تحسين وضع وتصنيف مصر الائتماني والذي لاقي إشادة كبيرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

حيث وصلت مصر لتحقيق مُعدل نمو إيجابي في الربع الأول من عام 2019 بمقدار 5.6 % وجاءت بالمرتبة الثالثة عالمياً وذلك بحسب تقرير المركز الإعلامي التابع لمجلس الوزراء نقلاً عن مجلة الـ"**إيكونومست**" الدورية للنمو الاقتصادي.

ولقد جاءت النتائج الأولية للتقييم النصفي للعام المالي (2019 / 2020) مُبشرة ومُشجعة حيث ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 14.7%، يليه قطاع الصناعة بنسبة تصل إلي 12.6%.

إلا أنه وبعد أزمة إنتشار "جائحة فيروس كورونا المُستجد"، فقد شهدت زيادة مُعدلات تباطؤ النمو بصورة متطردة وملحوظة، علي المستويين المحلي والدولي مما دعي المراقبون بخفض توقعاتهم لمُعدل النمو العالمي لعام 2020 نزولاً من 3.6% في أبريل 2019 إلى 3.3% في يناير 2020.

كما خفضت تقارير المؤسسات الدولية (**تقرير آفاق الإقتصاد العالمي-صندوق النقد الدولي يونيو 2020**) من توقعاتها للنمو العالمي في عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية حيث كان تأثير "جائحة فيروس كورونا المُستجد"، أكثر سلباً على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 كما انه من المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجا مما أشارت إليه التنبؤات السابقة.

كما أثرت الأزمة علي قطاعات عديدة بالدولة المصرية (كانت قد بدءت تستعيد عافيتها) كقطاع السياحة والنقل والإنشاءات مما أثر بالسلب علي شرائح العمالة اليومية والمؤقتة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أثارت تلك الأزمة الحادة وتداعياتها الإقتصادية سواء التجارية أو الصناعية العديد من الأسئلة الواجب دراستها والتوصل لحلول إيجابية بشأنها وتتركز تلك الأسئلة كالآتي:-

- ما الآليات المُتبعة و كيفية إعادة تحريك عجلة الاقتصاد بعد أن شهد الإقتصاد الدولي والمحلي تباطؤ وركود مع خفض التوقعات بالتعافي؟
- ما هي الآليات والفُرص المتاحة للإقتصاد المصري من خلال عنصري التجارة والصناعة في ضوء الإعتماد علي الدولة في التأمين ضد المخاطر الكارثية (بمساعدة البنك المركزي والبنوك الوطنية) ؟
- هل من الوارد إطلاق حزم من الإجراءات التقشفية علي مُستويات الإنفاق العام للدولة ومراجعة وجدولة عدد من المشروعات والتوجهات القومية للحد من التأثير المُباشر علي المواطنين؟
- ما هي الجُهود المرجُوة من الدولة سواء علي المدي القصير أو المتوسط لحلحلة الأزمة والخروج بحلول وإجراءات تنفيذية لضمان التعافي السريع؟
- ما هي فرص ومجالات تعزيز فرص وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية لقطاعي التجارة والصناعة في ظل مخاوف وعدم التيقن من موعد إنتهاء "جائحة فيروس كورونا المُستجد"؟
- ما هي فرص تعزيز التعاون العربي والإفريقي المُشترك في مجالي التجارة والصناعة لإيجاد أفضل السُبل والإجراءات التي تساهم في تعافي النمو الإقتصادي للعودة إلى مستويات ما قبل "جائحة فيروس كورونا المُستجد"؟
- ما هو مُستقبل الشراكات والعلاقات التجارية البينية للأسواق الناشئة في ظل التصارع والإحتقان المُزمع بين الولايات المُتحدة الأمريكية والصين؟
- ما هو مستقبل الإتحاد الأوروبي ومدي صلابتة ودوره في الحِراك العالمي في ضوء هشاشة النظام الأوروبي خلال التعاطي مع ازمة "جائحة فيروس كورونا المُستجد" وأيضاً بالتزامن مع خروج بريطانيا من الإتحاد؟

ولتحليل الأمر بصورة أكثر موضوعية ، وفي ضوء المُستجدات الداخلية والخارجية وفي إطار التهديدات والعدائيات المُحتملة ، فيلزم إجراء التحليل الكيفي للعناصر الداخلية (أوجه القوة، أوجه الضُعف) والعناصر الخارجية (الفرص المتاحة، التهديدات والمخاوف) للوقوف علي حقيقة الامر في ملف التجارة والصناعة.

التفاصيل:-

وفقاً لدُستور البلاد والمُستفتي عليه في عام 2014 ووفقاً لمواد الفصل الثاني " **المُقومات الإقتصادية**"، فقد إلتزمت الدولة بالآتي:-

- تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع مُعدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.
- الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلُوماتيه مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد.
- تولى الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله.
- العمل علي الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها. وتعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية، وزيادة قيمتها المضافة وفقاً للجدوى الاقتصادية.

أوجه القوة:-

- نجاح الدولة مرحلياً في الوفاء بإلتزاماتها حيث تم تحقيق الآتي:-

✓ إقرار إستراتيجية التنمية المُستدامة من خلال رؤية مصر 2030 ، والمُعلنة في فبراير 2016 والمنتظر تحديثها وتطويرها وفقاً للتصريح الصادر من وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية في فبراير 2020.

✓ إستهداف رفع مُعدلات النمو الإقتصادي بصفة دورية (سنوياً) حتي وصل مُعدل النمو الي 5.6% بالعام المالي 2019/2018، مقارنة بـ 5.3% بالعام المالي 2018/2017 محققاً بذلك أعلي نمو خلال التسعة اعوام الماضية.

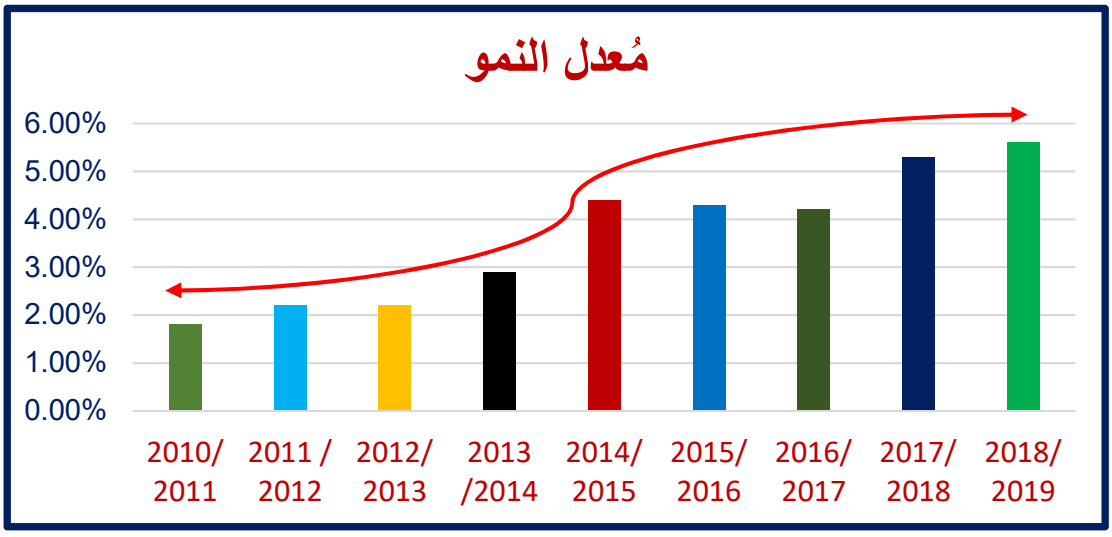

- إعتماد وإقرار برنامج الإصلاح الإقتصادي بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي دخل لحيز النفاذ منذ عام 2016 وحتي تاريخه والذي إستطاع تحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي وتزايد مُعدلات النمو وإنخفاض مُعدلات البطالة وذلك بحسب تقارير المؤسسات الدولية.

- نجاح العديد من المُبادرات التحفيزية لتشجيع قطاعي التجارة والصناعة من خلال العديد من الهيئات بالدولة مثل البنك المركزي وهيئة الإستثمار (وزارة الإستثمار والتعاون الدولي سابقاً) وكذلك جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، حيث نجح الجهاز بالآتي:-

✓ تمويل ما يزيد على 1,267 مليون مشروع صغير ومتناهي الصغر أتاحت ما يزيد على 1,85 مليون فرصة عمل بإجمالي تمويل قدره 27,1 مليار جنيه وهو ما يمثل 60% من أجمالي التمويل الذى تم ضخه لهذا القطاع خلال الفترة منذ يناير عام 1992 وحتى نهاية أبريل 2020 .

✓ التوسع في تمويل المشروعات بمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية لرفع مستوى المعيشة لأهالي تلك المحافظات حيث تم تخصيص ما يقرب من 50% من اجمالي تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال السنوات الست الماضية للصعيد والمحافظات الحدودية.

✓ تقديم حزم من الخدمات غير المالية لأصحاب المشروعات حيث استفاد ما يزيد على 360 ألف مشروع بخدمات مراكز الشباك الواحد بكافة المحافظات كما اشترك 15800 عارض وعارضة فى 797 معرض وحققوا مبيعات وتعاقدات باجمالي قدره 262 مليون جنيه كما تم تدريب 37 ألف متدرب ومتدربة على أنشطة ريادة الأعمال.

- مراجعة أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، بخفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة 10 قروش للكيلووات ليبلغ 1.08 جنيه للكيلووات.

- توحيد وخفض أسعار الغاز الطبيعي لقطاع الصناعة إلي 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية وذلك وفقاً للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020/ 2021.

- دعم قطاع الصناعة بتمويل المشروعات الصناعية بأسعار فائدة مخفضة تصل إلى 5% كما تم رفع الحد الأقصى لقيمة التمويل الممنوح للمشروعات الصناعية الجديدة من خلال الاقراض المباشر ليصبح 10 مليون جنيه بدلا من 5 مليون جنيه.

- إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية وإصدار لائحته التنفيذية و إطلاق أول خريطة متكاملة للاستثمار الصناعى فى مصر وتشمل 27 محافظة.

- اطلاق البرنامج القومى لتعميق التصنيع المحلى في عام 2018 وذلك للحد وترشيد الواردات وتوطين بعض الصناعات بزيادة نسبة المُكون المحلى، من خلال عقد شراكات دولية وتشجيع اقامة وتصنيع بعض المكونات كبديل مناسب عن الإستيراد من الخارج مما أسفر عن تزايد المُكون المحلي فى قطاع الكيماويات من 30 % إلي 40 % وخفض الفاتورة الاستيرادية للقطاع بمعدلات تصل إلى 20%.

- تزايد مُعدلات النمو في قطاعات الصناعات التحويلية منذ عام 2014 وحتي تاريخه، حيث بلغ معدل نمو الإجمالي التراكمي لقيمة إنتاج الصناعات التحويلية خلال الفترة 2011-2017 نحو 4.25 % أو ما يوازي حوالي 1.53 تريليون جنيه مصري عام 2017 مقارنة . كما تنامي النمو الإجمالي لعدد المنشآت الصناعية ليصل إلي 2.62 % وكذلك النمو في قيمة الإنتاج والتكاليف الإستثمارية وعدد العمال والأجور.

- إستخدام هيئة الصادرات المصرية في 2018 ، إمكانات "خارطة التصدير" وكذلك إمكانات "خارطة التجارة" وخارطة الوصول للأسواق والمنتجات ذات الأولوية لتحقيق إستراتيجية نمو الصادرات المصرية بنسبة 10% خلال خمس سنوات وكذلك دعم جهود ترويج التجارة البينية.

- إرتفاع قيمة الصادرات في عدد من السلع والمنتجات الزراعية مثل السكر، والخضروات ، والفواكه وكذلك الخضروات والفواكه المجمدة (نصف مصنعة)، وأيضا الأسمدة واللدائن خلال العام الجاري 2020 عنها في العام السابق 2019 بنسب زيادة تتراوح بين **1.8** % وحتي **131**% .

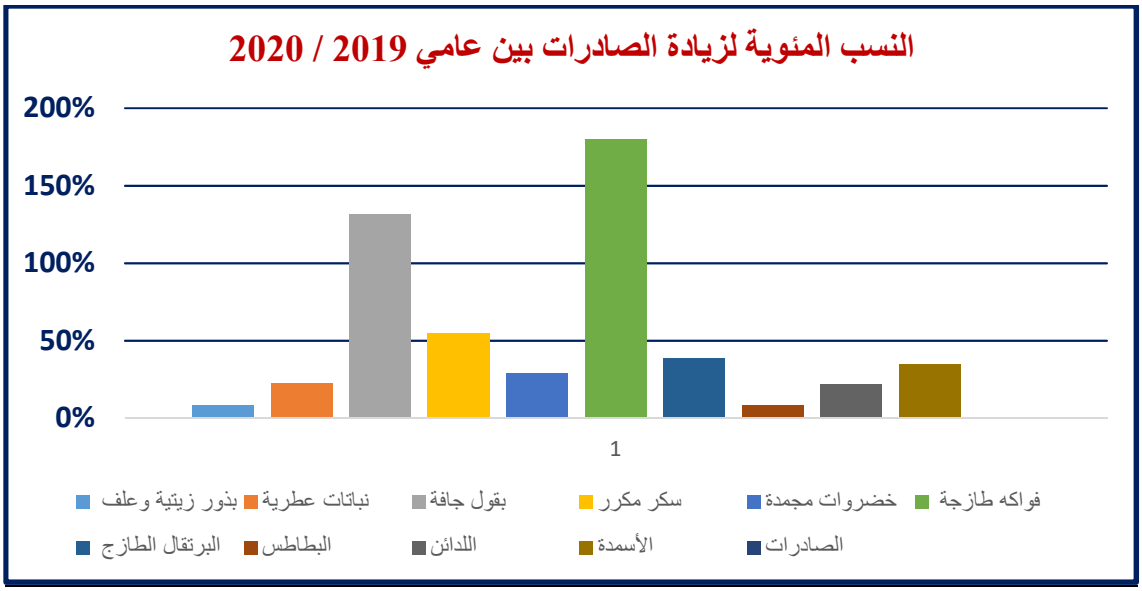

- تراجع مُستوي و قيمة الواردات الإجمالية في عام 2020 حيث بلغت الواردات **4.93 مليار** دولار في 2020 بإنخفاض مقداره 30.6% عنها في عام 2019، حيث إنخفضت واردات عدد من السلع والمنتجات الزراعية مثل الحديد والصلب، والقمح، والمنتجات البترولية، والأدوية ومحضرات الصيدلة وأيضاً اللدائن الأولية والمواد الكيميائية (العضوية وغير العضوية) خلال العام الجاري 2020 عنها في العام السابق 2019 بنسب إنخفاض تتراوح بين **2.2** % وحتي **70**%.

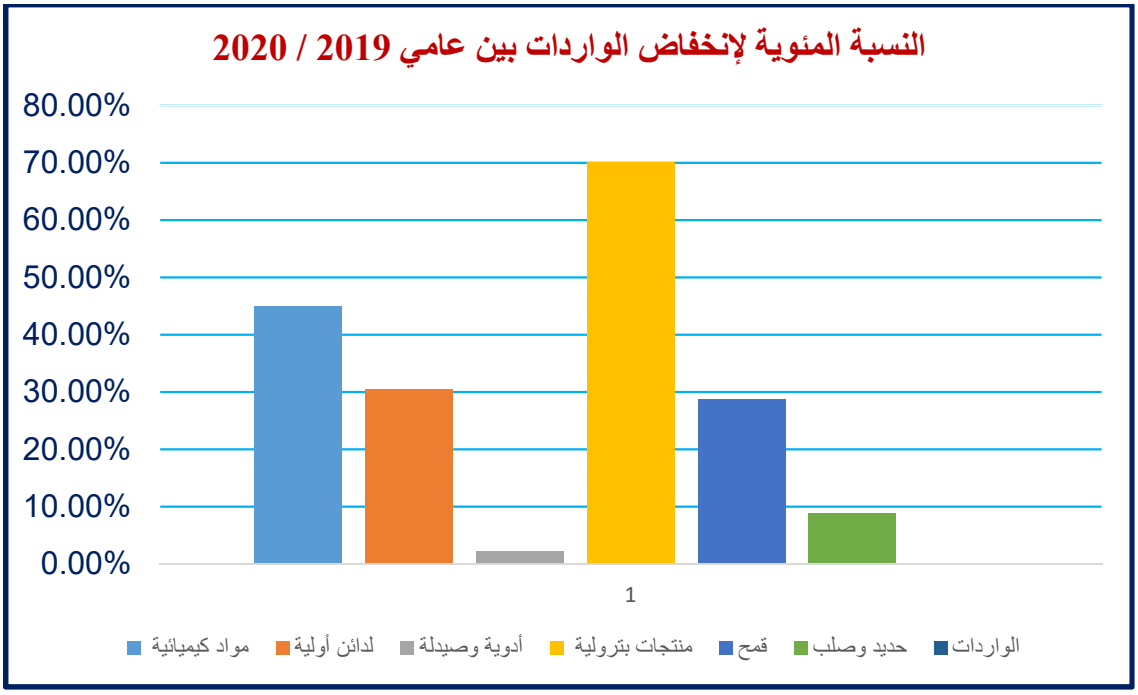

أوجه الضُعف:-

- تراجع ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية العالمية حيث إحتلت مصر المرتبة 93 في الترتيب العام ولكنها جاءت بالمركز 100 فيما يختص بتنافسية الأسواق والتجارة محققة 51 نقطة من أصل 100، وكذلك المركز 92 في الأنظمة المالية مُحققة 56 نقطة من أصل 100.

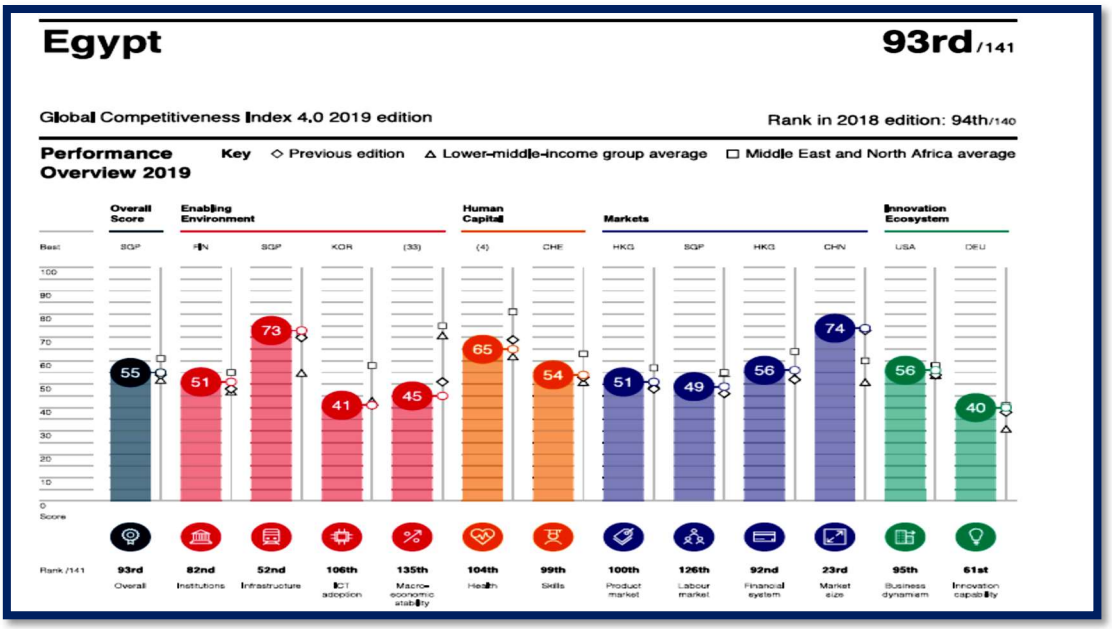

- تحتل مصر المرتبة الخامسة والأربعون في أكثر الدول إستيراداً للبضائع بقيمة 72 مليار دولار سنوياً بمعدل تغير 17% في حين لم تُصنف من أكثر الدول الخمسون تصديراً للبضائع (مصر تُصدر بضائع بحوالي 27 مليار دولار).

World Trade Statistical Review 2019

Table A.58 (continued)
World merchandise exports by region and selected economy, 2008-2018
(Million dollars)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Cabo Verde	32	35	44	69	56	69	80	67	60	50	76
Cameroon	5241	3552	3878	4517	4274	4515	5145	4058	3305	3233	3817
Central African Republic	150	120	140	190	203	116	99	86	115	140	178
Chad	4169	2800	3600	4800	4800	3800	4194	2200	1800	1600	1900
Comoros	7	15	21	26	20	21	26	17	31	40	52
Congo	8325	6100	9400	11851	10275	9028	8865	4678	4356	6078	10034
Côte d'Ivoire	10390	11327	11410	12635	12124	12049	12951	11730	10876	11853	11263
Democratic Republic of the Congo	4400	3500	5300	6600	6300	6200	7915	5800	5400	7900	8800
Djibouti	69	77	85	93	118	120	129	134	139	142	168
Egypt	26224	23062	26438	30528	29409	29018	26852	21349	25468	25604	27624
Equatorial Guinea	15218	9100	10000	13000	15500	14700	12800	6500	4900	5200	6100
Eritrea	11	11	13	430	480	316	630	499	436	482	573

- تحتل مصر المرتبة الخامسة والعشرون في مجال تصدير الخدمات التجارية بقيمة 23 مليار دولار ومعدل تغير 23% بينما تحتل مصر المرتبة 31 في قائمة المُستوردين بقيمة 18 مليار دولار ومعدل تغير 11% (بإستثناء منطقة اليورو).

World Trade Statistical Review 2019

Table A.60 (continued)

World exports of commercial services by region and selected economy, 2008-2018

(Million dollars)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Cabo Verde	581	468	487	569	570	623	604	481	546	607	669
Cameroon	1355	1141	1240	1809	1548	1860	1941	1441	1573	1841	...
Central African Republic	29	28	34	37	37	51	55	50	53	...	...
Chad	129	234	273	294	161	190	203	187	...	...	...
Comoros	56	51	55	64	61	74	90	77	75	...	...
Congo	177	403	389	521	287	558	620	387	226	187	...
Côte d'Ivoire	987	1010	1026	870	846	790	757	643	789	869	918
Democratic Republic of the Congo	451	522	291	326	225	167	234	113	85	59	...
Djibouti	131	142	149	152	156	178	194	233	184	194	209
Egypt	24668	21302	23618	19031	21336	17881	20262	18092	13309	18613	22906
Equatorial Guinea	32	28	44	86	81	198	168	277	281	...	...
Eritrea	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

- تراجع مُستوي و قيمة الصادرات الإجمالية في عام 2020 حيث بلغت الصادرات **2.24 مليار دولار** في 2020 بإنخفاض مقداره 18% عنها في عام 2019، حيث إنخفض تصدير عدد من السلع والمنتجات مثل الألبان، العجائن والمحضرات الغذائية ، والمنتجات البترولية والبترول الخام ، والمنسوجات خلال العام الجاري 2020 عنها في العام السابق 2019 بنسب إنخفاض تتراوح بين 3.2 % وحتي 71%.

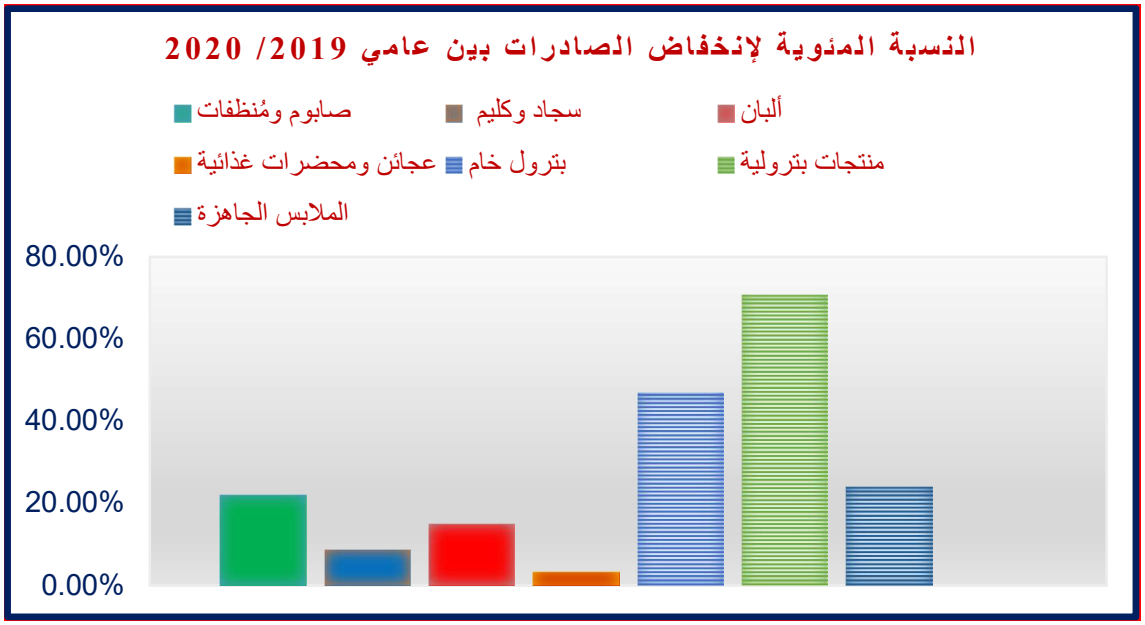

- إزدياد مُستوي و قيمة الواردات في عدد من السلع والمنتجات مثل منتجات الألبان، الذهب الخام ، والزيوت المُكررة، والفول والذرة وسيارات النقل خلال العام الجاري 2020 عنها في العام السابق 2019 بنسب زيادة تتراوح بين 1.5 % وحتي 123%.

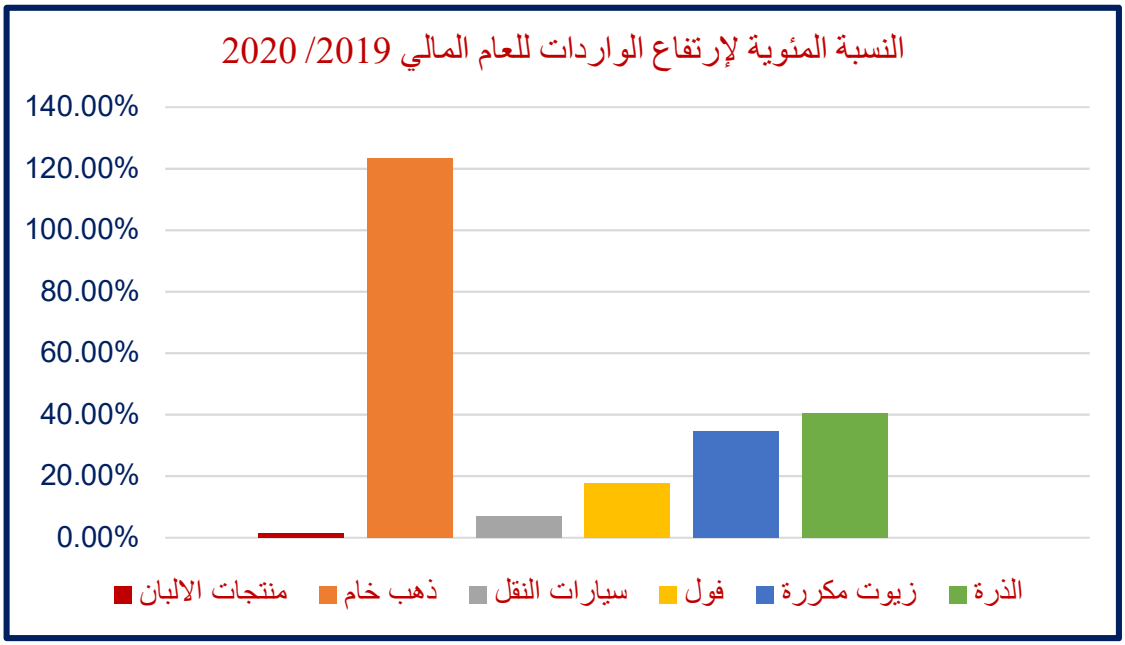

- تراجع دعم مُستلزمات الإنتاج لتعزيز تنافسية المنتج، حيث يُعتبر الأمر غير محفز إنتاجياً للمُصنعين والمُنتجين فلا توجد حتي الأن منصة تفاعلية مشتركة بين المُصنعين والمُوردين لمعرفة الإحتياجات ولا آليات مشتركة لفتح أسواق جديدة. بالإضافة إلي ان أهداف البرنامج غير معلومة لقاعدة كبيرة من أعضاء جمعيات المستثمرين.

- تداخل وتضارب الإختصاصات وتعدد الهيئات والمؤسسات الراعية لقطاعي التجارة والصناعة، فعلي سبيل المثال وليس الحصر، يوجد عدداً لا بأس به من الجهات الرقابية للقطاع الصناعي مثل:-

✓ الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

✓ مصلحة الرقابة الصناعية.

✓ المعهد القومي للجودة.

✓ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات.

وعلي سبيل القطاع التجاري، فتوجد العديد من الهيئات والإختصاصات المُتداخلة أيضاً مثل:-

✓ البنك المصري لتنمية الصادرات.

✓ صندوق تنمية الصادرات.

✓ الشركة المصرية لضمان الصادرات.

✓ الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات.

- ضبابية تحقيق مُستهدفات إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030 "العام 2020 في بعض المؤشرات الخاصة بقطاعي التجارة والصناعة حيث لم يتم إصدار نتائج رسمية بما تم تحقيقه سواء من التجارة والصناعة أو التخطيط إلا انه يمكن رصد القصور في المُخرجات الآتية:-

✓ مُعدلات النمو الصناعي وهو المؤشر الخاص بقياس التغير في ناتج الصناعات التحويلية حيث كان من المُستهدف الوصول إلي 7 % بحلول 2020. كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن "**الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية قد سجل انخفاض شهري بلغ 8.7%**".

✓ عدم وصول مُساهمات الناتج الصناعي بالناتج المحلي الإجمالي إلي النسبة المُستهدفة وهي 21 % بحسب إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة 2016/ 2020.

✓ نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي وهو المؤشر الخاص بقياس الإنفتاح التجاري مع العالم حيث كان من المُستهدف الوصول إلي 45 % بحلول 2020.

الفُرص المُتاحة:-

- وجود إرادة سياسية حقيقية لبحث ودراسة وحل المشكلات المتراكمة في الملف التجاري والصناعي وتفعيل آليات تنفيذية من خلال إستخدام امثل للموارد المتاحة والطاقات المتوفرة (كما تم في حل مشكلة الكهرباء في أقل من عامين).

- الثبات النسبي للإقتصاد المصري وبخاصة إثر تداعيات "جائحة فيروس كورونا المُستجد" ، فقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات لدعم القطاعات المتضررة بشدة وشهدنا إستقرار الأسعار وإنضباط لحركة التجارة الداخلية والتوزيع.

- ثقة الشركاء الدوليون (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في المُعطيات العامة للإقتصاد المصري والإشادات المتلاحقة بالمُقومات المصرية كأحد الأسواق الناشئة وبخاصة بعد نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي منذ عام 2016 وحتي تاريخة.

- كبر حجم السوق الإستهلاكي المصري حيث يُمثل ميزة إضافية لجذب الإستثمارات الأجنبية والعربية لمصر ملا تمثلة من معدلات نمو سكاني يقارب 2.5 % سنوياً حيث تحتل مصر المركز 23 عالمياً لتنافسية حجم الأسواق مُحققة 74 نقطة من أصل 100 في مؤشر التنافسية العالمي.

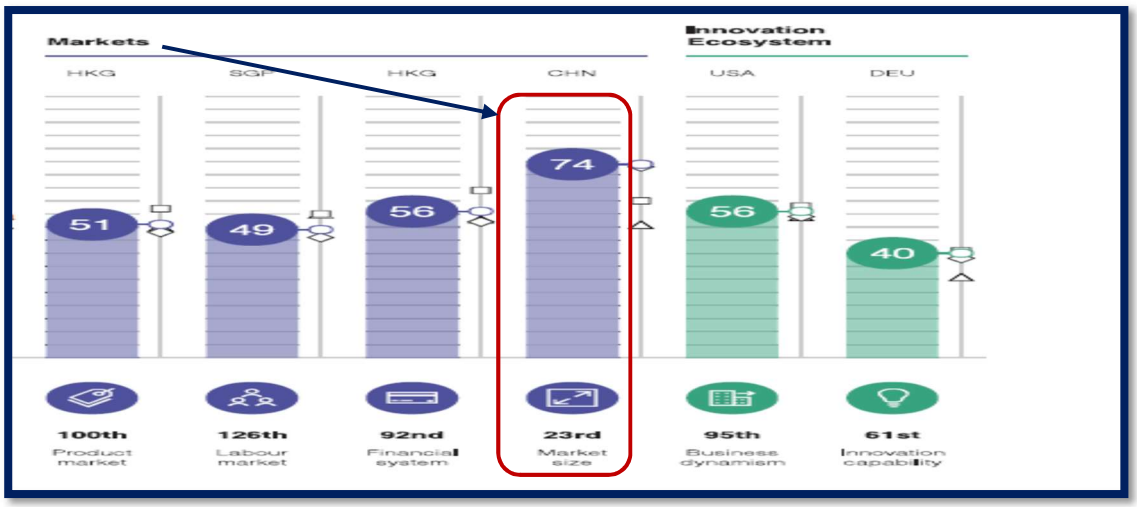

- الموقع الجغرافي لمصر وتميزها بأنها نقطة إتصال مُباشرة لممرات وحركة النقل للتجارة العالمية حيث يمثل إستخدام الموقع الفريد والإمكانيات الجغرافية (إتساع الأراضي الغير مأهولة) ووجود أهم ممر ملاحي تجاري (قناة السويس) تعظيماً للفائدة وقيمة مُضافة لقطاعي التجارة والصناعة.
- تنوع مصادر الإقتصاد المصري بين الإقتصاد الزراعي والصناعي والذي يعزز إمكانية دعم ونمو الصناعات المُتعددة (بخاصة الصناعات التحويلية) مدفوعاً بتوافر البنية التحتية المتميزة وإنخفاض التكاليف الإستثمارية من أراضٍ ، والأيدي العاملة ، والأجور مقارنة بالدول الأوروبية والأسيوية.
- تنوع وتميز الصناعات التقليدية مثل صناعة الجلود والملابس والأثاث مدفوعاً برفع كفاءة البنية التحتية من خلال المشروعات القومية (مدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة) وتنفيذ وتشغيل ورفع كفاءة أكثر من 60 ميناء مصرياً ، لتسهيل حركة التصدير.
- تدشين الخريطة الإستثمارية الصناعية بالتعاون بين وزارتي التجارة والصناعة والتخطيط والتنمية الإقتصادية والتي من شأنها السعي للنهوض بالصناعة وتعميق التصنيع المحلى، والتوسع فى الصناعات ذات القيمة المضافة.
- الإستغلال الأمثل للظواهر الإيجابية للأزمات "جائحة فيروس كورونا المُستجد"، حيث لوحظ زيادة في حجم صادرات المُنتجات الزراعية مثل البرتقال والبطاطس والتي كانت محل خلاف وجدال بصفة سنوية مع الكيانات المُستوردة (**معايير الجودة**).
- العلاقات والشراكات الدولية الإيجابية والمتوازنة مع العديد من الدول والتكتلات الإقتصادية في العالم، حيث مثلت السياسة الخارجية المصرية دورٌ رئيس في تسهيل وصياغة بروتوكولات التعاون والتبادل التجاري مع العديد من الدول (اوروبياً وإفريقياً وأسيوياً وعربياً).

التهديدات والمخاوف:-

- توقعات المؤسسات الدولية بإنخفاض النمو العالمي 4.9% في عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والصادر عن صندوق النقد الدولي في يونيو 2020، حيث كان تأثير "جائحة فيروس كورونا المُستجد"، على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر.

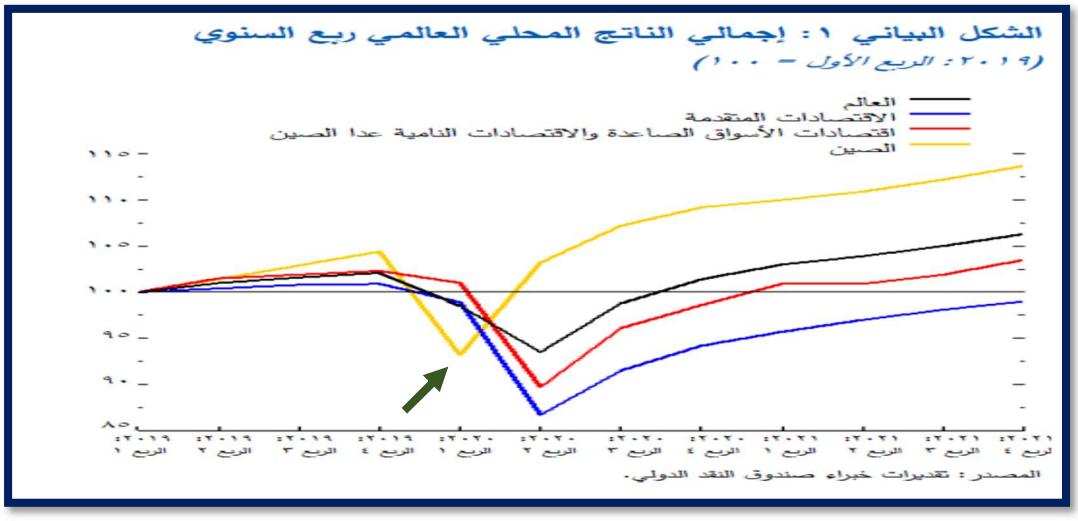

- زيادة التوترات الجيو- سياسية وبخاصة بين الولايات المتحدة وإيران، وأيضا حالة الإحتقان الحالي بين الولايات المُتحدة والصين ، وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى، وما يمكن أن يتسببه تحقُّق هذه المخاطر في سرعة تدهور المزاج السائد، مما يهبط بالنمو العالمي إلى أقل من توقعات السيناريو الأساسي.
- الإتجاه العام للتضييق وإتباع سياسات مالية عالمية تقشفية من قِبل الجهات والمؤسسات والدول المانحة كرد فعل ضروري لمواجهة تداعيات الأزمة، مع توجية السياسة النقدية لوقاية الأسر والمجتمعات المحلية باتخاذ إجراءات وتدابير للحماية المُجتمعية المُوجهة.
- إنخفاض معدلات الطلب الخارجي وكذلك طلب المستهلكين بشدة، حيث أثر تباطؤ النشاط العالمي على سلاسل القيمة العالمية في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى قطاعات التجزئة والصناعات التحويلية الغنية بالوظائف، فضلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يُزيد التحديات.
- التهديدات الخارجية والعدائيات المُحتملة في العمق والإمتداد الإستراتيجي المصري والتأثير المُباشر علي الأمن القومي والإقليمي (التدخل التركي السافر في الشأن الليبي والتعنت الإثيوبي في ملف سد النهضة).
- حالة عدم اليقين الشديدة التي تُحِيط بالمُستثمرين والمُنتجين كنتيجة لضبابية وعمق "جائحة فيروس كورونا المُستجد"، ومُدتها، مما يُسبب تزايد نسب البطالة وازدياد مواطن الضعف المرتفعة بالفعل الناجمة عن زيادة الدين العام والدين الخارجي.
- آلأثار المُترتبة علي سعر العُملات الأجنبية مُقارنة بالجنية المصري وتأثير ذلك علي تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة لاستيراد الكثير من المواد الخام الوسيطة من الخارج بالعملة الأجنبية .
- التكاليف المباشرة لإستخدام الطاقة (الكهرباء و المواد البترولية من الغاز والمازوت وخلافه) في الأنشطة والقطاعات الصناعية متوسطة وقليلة الإستهلاك.
- المشكلات الإجتماعية المَورُوثة ، والتي تميل للإستثمار التجاري عن الإستثمار الصناعي، والذي يمكن ان نُحيله لعدة مُحددات اساسية منها:-

✓ إرتفاع التكاليف الإستثمارية بالنسبة لأصحاب رؤوس الاموال المتوسطة والصغيرة.

✓ بطء دورة رأس المال وجني الأرباح.

✓ غياب الأيدي العاملة المُدربة والقادرة علي إستخدام التكنولوجيا الحديثة في التصنيع.

✓ المسئوليات الفنية ومتطلبات ومعايير الجودة.

✓ فقد الثقة في المُنتج المحلي الصنع والإعتماد علي المُستورد (أبرز مثال علي ذلك الأجهزة الإلكترونية والكهربائية وكذلك الدواء).

- انخفاض حجم الإنفاق العام علي البحث العلمي والتطبيقات الصناعية والذي يمكن أن يُوفر الكثير من العملات الصعبة حال التوصل لخامات بديلة أو محلية الصُنع تصلح لإستبدال المواد التصنيعية المستوردة من الخارج مع الحفاظ علي مُؤشرات القدرة والكفاءة ومعايير الجودة.

- الإغراق السلعي والتجاري للأسواق المصرية من خلال المُنتجات والمواد الخام الأجنبية (بخاصة الصينية والتركية والكورية) والتي تؤثر بشكل تام علي مُستقبل وإستدامة الصناعة ومُستوي الربحية المُتوقع.

أهم واردات أكبر خمس دول طبقا للأصناف خـــلال شهر مارس والفترة (يناير/ مارس) لعام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

تابع جدول ٨- أ القيمة بالألف دولار

البلـد / الأصنـــاف	مارس 2020	مارس 2019	March مقدار التغير Amount of Change	March نسبة التغير% Rate of change
الجملة العمومية لدول العالم	4931941	7104919	-2172978	-30.6
جملة اهم خمس دول	1835660	2673347	-837686	-31.3
جمهورية الصين الشعبية	550423	992237	-441814	-44.5
الات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	125484	277872	-152388	-54.8
مراجل،الات ،أجهزة اليـة وأجزاؤها	74955	154404	-79449	-51.5
شعيرات تركيبيه أو اصطناعيه	38968	52037	-13069	-25.1
سيارات وجرارات ودراجات وأجزاؤها	35521	33735	1786	5.3
مصنوعات من حديد أو صلب_فولاذ	24503	53586	-29083	-54.3
تركيا	275318	306981	-31663	-10.3
حديد وصلب_فولاذ	46803	36599	10204	27.9
مراجل،الات ،أجهزة اليـة وأجزاؤها	25859	27404	-1545	-5.6
سيارات وجرارات ودراجات وأجزاؤها	23427	18363	5064	27.6
وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها	21115	42903	-21788	-50.8
مصنوعات من حديد أو صلب_فولاذ	20139	16313	3826	23.5

- الشركات الأجنبية العاملة في مصروضعف الرقابة المُباشرة عليها (بحجة حماية وجذب الإستثمار الأجنبي) مما يُضعف التنافسية بينها وبين الشركات المحلية، كما تقوم مُعظم تلك الشركات بالآتي:-

✓ إستيراد غالبية مُستلزماتها من المواد الخام من الخارج (بإستخدام العملات الأجنبية التي يوفرها البنك المركزي لهم) .

✓ تحويل أرباحها بالعملات الأجنبية للخارج بدون قيود (قُرابة 500 مليون دولار).

✓ الحصول علي كافة أشكال دعم الطاقة ومُميزات تيسير قيود الإستثمار.

✓ لا قيود عليها في حجم ونوع وجنسيات العمالة المُتواجدة بها.

✓ لا يوجد إلزامية علي تلك الشركات بتغطية إحتياجات القطاع المحلي أو قطاعات بعينها تستهدفها الدولة بصورة أو بأخري (الدول العربية وإفريقيا).

التوصيات ومسارات التحرك:-

تنقسم التوصيات ومسارات التحرك إلى جزئين:-

الأول:- الجزء الخاص ببلورة فكر ورؤية الدولة المصرية لقطاعي التجارة والصناعة سواء علي المدي القصير أو المدي البعيد.

الثاني:- تفعيل الأُطر المؤسسية للقوي الناعمة المصرية وهيئات المُجتمع المدني كأداة فاعلة لمُساعدة الدولة المصرية للوفاء بإلتزاماتها.

أولاً:- فكر ورُؤية الدولة المصرية لقطاعي التجارة والصناعة:-

- المدي القصير (جائحة فيروس كورونا المُستجد):-

- ✓ ينبغي علي الحكومة مواصلة دعم العمالة اليومية والمؤقتة علي أن يتم رفع ذلك الدعم الموجه تدريجيا مع التقدم في مسار التعافي من أثار " جائحة فيروس كورونا المُستجد " .
- ✓ تبني السياسات التحفيزية لزيادة الطلب وتيسير وتحفيز إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن القطاعات التي يُرجح لها أن تخرج من الجائحة بشكل متباطئ (قطاعات التشيد والبناء).
- ✓ الإستمرار في رفع القيود والتيسير في زيادة التمويل للمُنتجين والمُصنعين الوطنين مع إعطاء إمتيازات للشركات والمصانع التي حافظت علي العمالة خلال الأزمة.
- ✓ رفع أعباء التكاليف الإستثمارية من تكلفة إستخدام الطاقة وكذلك الضرائب العقارية والفوائد خلال النصف الثاني من عام 2020.
- ✓ تعزيز سُبل الشراكات الوطنية وبروتوكولات التعاون بين المنشأت الصناعية الكُبري وبين المنشأت الصناعية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بحيث تُصبح الشركات الصغيرة مُصنعاً ومُنتجاً للسلع والمُنتجات الخاصة بالمنشأت الكبري (**مقاول الباطن**) مع إحتفاظ المنشأت الكبري بحقها في العلامة التجارية وكذلك في الرقابة علي معايير الجودة بتلك المنشأت الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تعظيم الإستفادة من مبادرة "**تشجيع المُنتج المحلي**" من خلال الآتي:-
  - ❖ تعديل إشتراطات المناقصات الحكومية ومقاولات التوريدات العامة الخاصة بالقطاع الحكومي بإشتراط توريد المُنتجات والسلع المُصنعة محلياً بنسبة لا تقل عن 80 % من حجم التوريد مع إعطاء شهادة بذلك في المظروف الفني.
  - ❖ تخفيض ضرائب القيمة المُضافة عن المُنتجات والسلع المُصنعة محلياً بمقدار 4 % ولمدة ستة أشهر أو لعام مالي كامل (أيهما أيسر).
  - ❖ إلزام المدارس الخاصة والدولية بتوفير الزي المدرسي من خلال مصانع وطنية وعدم السماح بإستيراد تلك الملابس من الخارج.
  - ❖ مراجعة قوائم الواردات والمنع المؤقت لما لا يلزم إستيرادة لعام مالي علي الأقل وخصوصاً في قطاع السلع الإستهلاكية المُعمرة وغير المُعمرة (**إستوردت الدولة أسماك وأسماك محفوظة خلال شهر مارس 2020 بقُرابة 79.8 مليون دولار**).

- ❖ ضرورة إعتماد آليات لتسويق المُنتجات الوطنية من خلال خبراء ومُختصين في مجال التسويق وإختيار أشكال وأسماء جاذبة للعبوات والمنتجات تُرغب وتحفز المُستهلكين **(براندنج)**.

✓ إطلاق حملة ترويجية متخصصة خارج مصر للتعريف بالمُنتجات والسلع المصرية والترويج له في عددٍ من الدول الإفريقية والعربية.

- المدي البعيد (مُتطلبات الإستدامة):-

✓ وزارة التجارة والصناعة:-

- ❖ إطلاق منصة إلكترونية لتعزيز إستدامة وتوافر المعلومات المتكاملة والربط بين المنشآت الصناعية الوطنية والأجنبية بشرائحها المختلفة وبين الموردين المحليين، بحيث تشمل إحتياجات القطاع الصناعي والفرص المتاحة بما يدعم فكرة التشبيك علي المستويين المحلى والدولي.
- ❖ إطلاق منصة إلكترونية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمُتناهية الصغر يتم من خلالها عرض أبرز التجارب في ريادة الأعمال وتقديم الإستشارات والدراسات الخاصة بالجدوي والتشغيل لدعم إتخاذ القرار.
- ❖ إطلاق تطبيق ذكي للمعلومات المطلوبة بحيث يوفر كافة البيانات عن الأسواق المصرية الصناعية والتجارية، ويذكر المُصدرين والموردين المحليين و أهم المُصدرين والمُوردين في دول العالم الخارجي مع إعطاء تقييم سنوي لكلٍ منهم ومدي التوصية بالتعامل معهم.
- ❖ ضمان شفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بالتجارة والمعلومات ذات الصلة في الأسواق العالمية التي من شأنها أن تكون مفيدة للمُنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- ❖ إعتماد خطة تنفيذية لمعارض سنوية بالتنسيق مع المجالس التصديرية ومسئولي السلك التجاري تستهدف فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية المُستهدفة للتصدير بالأسواق الخارجية ، وتوفير سُبل الشفافية والتقييم لمدي فاعلية تلك المعارض.
- ❖ تكليف السلك التجاري بالدول الإفريقية وجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق بإختيار وإعتماد عددٍ من الشركاء المحليون (للقطاعين التجاري والصناعي) بتلك الدول للترويج وتسويق المنتجات والسلع المصرية وربطهم مع نظرائهم في مصر.
- ❖ رفع التضارب وتداخل الإختصاصات بين العديد من الهيئات والمؤسسات الخاضعة لوزارة التجارة والصناعة وتعديل وإقرار التشريعات والقوانين الحاكمة لعمل تلك الهيئات إن لزم الأمر(لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب).
- ❖ أهمية إعادة النظر في أسعار الطاقة المُقدمة للصناعات وعدم قصر خفض أسعار الطاقة على الصناعات كثيفة الاستهلاك، وذلك دعماً للصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- ❖ ضرورة إعادة النظر في آليات التعاون والإشتراطات الخاصة بالشركات والمصانع الأجنبية العاملة في مصر بما يضمن تعزيز المُكون المحلي والحفاظ علي إستدامة الإستثمار الأجنبي.

✓ وزارة السياحة والأثار:-

- ❖ تنظيم إسبوع مصري للدعاية للمُنتجات والسلع المصرية علي أن يتم إختيار شعار جذاب (**إسمي مصر**) ويتم إختيار ذلك الأسبوع بما يتوافق مع الدول المُستهدفة (علي غرار الإحتفال برأس السنة الصينية).
- ❖ إصدار قرار بأن توسم التُحف والهدايا وأوراق البردي الخاصة بالمزارات السياحية وبازارات الهدايا بشعار لدعم المُنتجات والسلع المصرية (**إسمي مصر**).

✓ وزارة التربية والتعليم :-

- ❖ السعي لتغيير نمط التعليم الفني وزيادة خريجي التعليم والتدريب الفني والمهني مع إعلاء الجانب التطبيقي في الدراسة وتوفير تدريب مُعتمد لمدة ستة أشهر علي الأقل قُبيل السنة النهائية بالتعليم أو إستلام شهادة التخرج.
- ❖ إبرام بروتوكول تعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الإنتاج الحربي لتعديد وتعزيز نماذج التدريب التطبيقي الإلزامي لطلبة التعليم الفني.
- ❖ السماح للمؤسسات الوطنية الصناعية الكبري بفتح مدارس فنية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم (مدرسة توشيبا العربي ، مدرسة زانوسي العبد، مدرسة المصريين، وهكذا)، حيث ستكون فرصة طيبة للمصنعين ان يدربوا ويعلموا الفني علي أحدث الطرق التكنولوجية وبأعلي معايير الجودة.

✓ تشجيع الجهات الحكومية على العمل مع الشركات والمستثمرين لتحديد الفرص والأنشطة الاستثمارية، وكذلك التشاور مع القطاع الخاص بشأن احتياجاته الضرورية، كجزء من عملية صنع السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع برامج الدعم الفني وبناء القدرات المُقدمة من الجهات المانحة لتعزيز الاستثمار.

ثانياً:- تفعيل الأُطر المؤسسية للقوي الناعمة المصرية وهيئات المُجتمع المدني:-

- تشجيع القطاع الخاص والاهلي علي البدء في **تجارة الخدمات** حيث يصُاحب التنمية الاقتصادية زيادة مُتطردة في أهمية قطاع الخدمات، ففي العشر سنوات الماضية، شهدت الإقتصاديات الناشئة مثل البرازيل والصين و الهند نسباً مُتزايدة من الناتج المحلي الإجمالي كنتاج مُباشر لتجارة الخدمات حيث تُؤكد الإحصائيات ما يلي:-

✓ مُعدل النمو السنوي لتجارة الخدمات 5.4 % مقارنة 4.6 % للسلع .
✓ حجم التجارة في مجال الخدمات حقق قرابة 13.3 تريليون دولار في 2017 بنسبة معاملات خارج الحدود 27.7% ومعدل إستهلاك خارجي مقدار 10.4 % .
✓ نسبة التمثيل التجاري للخدمات في دول أخري وصل الي 58.9% .
✓ تعد خدمات التوزيع هي الأعلي مساهمة بنسبة تقارب 19.9% تليها الخدمات المالية بنسبة 18.6% ثم خدمات الإتصالات والكومبيوتر بنسبة 13.2%

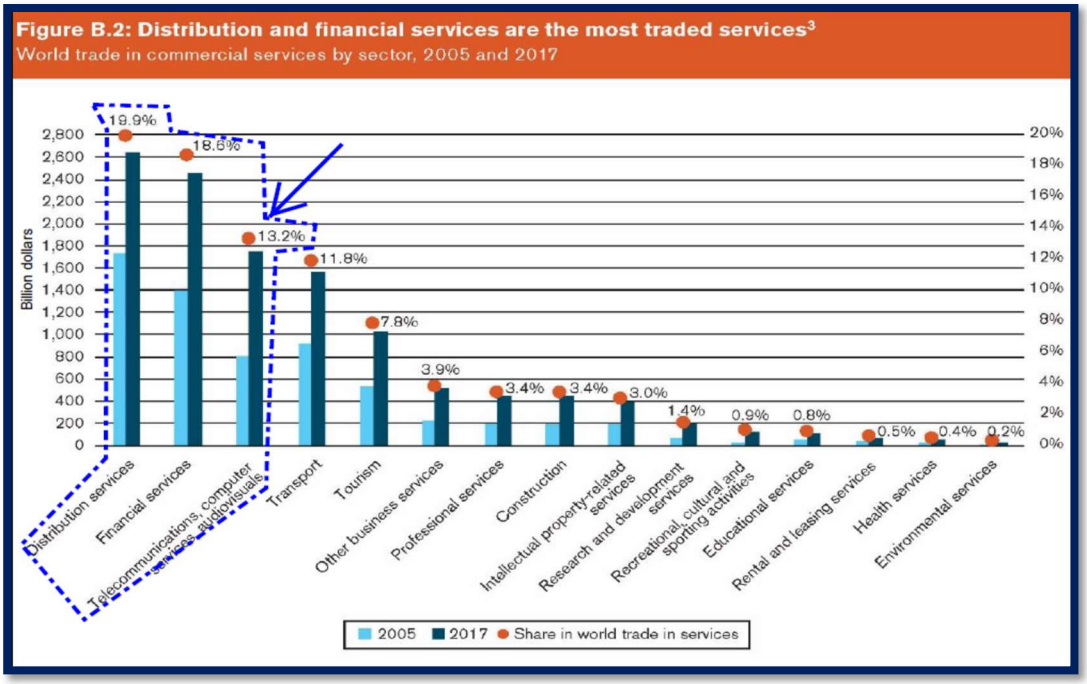

- تشجيع الجمعيات الأهلية ومُؤسسات المجتمع المدنى المُهتمة بالمرأة على المشاركة بفاعلية فى مُبادرات الجهات الدولية (مركز التجارة العالمي مع مؤسسة **جروفين** ، **مُبادرة التجارة النسائية- إستثمار)**، حيث تقوم تلك المُبادرة علي الآتي:-

- ✓ تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر المملوكة للنساء.
- ✓ تمويل رائدات الأعمال وزيادة الإستثمارات في الشركات المملوكة للسيدات في 14 دولة.

المشاريع حسب المنطقة	مجال التركيز 1	مجال التركيز 2	مجال التركيز 3	مجال التركيز 4	مجال التركيز 5	مجال التركيز 6	المؤسسة	المموّلون	ميزانية التشغيل (بالآف الدولارات الأمريكية)	الإنفاق (بالآف الدولارات الأمريكية)	نسبة ما تم إنجازه %
الدول العربية											
الجزائر- استراتيجية التجارة الوطنية لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر (B603) (AfTIAS)		■						المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)	200	188	%94
الدول العربية: مبادرة المعونات للتجارة (A895)	■	■	■					المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)	110	255	%232
الدول العربية: تنمية صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأسواق الافتراضية (A676)	■	■		■				البنك الدولي	590	496	%84
جيبوتي: دراسة جدوى لإنشاء قرية لتصدير منتجات الحرف اليدوية (B604) (AfTIAS)					■			المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)	15	10	%66
مصر: إنشاء إدارة متخصصة في بنك تنمية الصادرات المصري للترويج للتصدير (B606) (AfTIAS)			■					المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)	200	99	%50
مصر: تحسين القدرة التنافسية الدولية لقطاع النسيج والملابس (B673) (GTEX/MENATEX)				■				سويسرا السويد	250	81	%32
عالمي: التواصل الشبكي وإدارة المعرفة في قطاع النسيج والملابس (GTEX) (B451)				■				سويسرا	224	151	%68

مصر
- الدول العربية: مبادرة المعونات للتجارة
- مصر: إنشاء إدارة متخصصة في بنك تنمية الصادرات المصري للترويج للتصدير (AfTIAS)
- مصر: تحسين القدرة التنافسية الدولية لقطاع النسيج والملابس (GTEX/MENATEX)
- MENATEX (إقليمي): المُكوّن الإقليمي لبرنامج المنسوجات والملابس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- شمال إفريقيا: إشراك الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وعرب المهجر لدعم النمو الاقتصادي القائم على التصدير

المراجع:-

1. إستراتيجية مصر للتنمية المُستدامة "رؤية مصر 2030" – فبراير 2016.
2. المركز الإعلامي لمجلس الوزراء- إنفوجراف "النمو الإقتصادي المصري خلال 11 عام".
3. اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر - وزارة التجارة والصناعة (تقرير ربع سنوي– الإدراة المركزية للإحصاء والتوثيق-فبراير)2018.
4. النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مارس 2020).
5. النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من السلع الزراعية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يناير 2020).
6. النشرة السنوية للتجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2018).
7. النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مايو 2019).
8. النشرة السنوية التبادل التجاري بين مصر وأهم دول شرق أسيا - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2019).
9. التقرير السنوي لعام 2018- مركز التجارة الدولية.
10. الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020/ 2021 والصادرة عن وزارة المالية المصرية- نسخة المواطن.
11. World Trade Organization- Trade Profile 2019
12. تقرير التنافسية العالمية 2019 - The Global Competitiveness Report 2019
13. الرقم القياسي للصناعات التحويلية والإستخراجية - المركز المصري للدراسات الإقتصادية (ديسمبر 2019).
14. إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية 2016 / 2020